الإعلام الاقتصادي اليمني في مواجهة التحديات

يعتبر البنك الدولي أن الإعلام الاقتصادي الحر يمكن أن يكون وسيلة فعالة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويقول الرئيس السابق للبنك جيمس ولفنسون:" علينا لأجل خفض نسبة الفقر تحرير إمكانية الوصول الى المعلومات وتحسين نوعيتها فالناس المزودون بمعلومات أكثر يملكون قدرة انتقاء خيارات أفضل".

ولاشك ان الصحافة المهتمة بالشؤون الاقتصادية والتجارية هي مطلب وطني لأي دولة تسعى لأن يطلق عليها دولة مواكبة للمنظومة الاقتصادية العالمية، كما أن دخول الاستثمارات الدولية إلى أي دولة دون وجود صحافة قادرة على التعامل معها وتفعيل نجاحها هو مطب مجتمعي له آثاره السيئة.

إبراهيم العشماوي

المزودون بمعلومات أكثر يملكون قدرة انتقاء خيارات أفضل

دخول الاستثمارات الدولية إلى أي دولة من دون وجود صحافة تفعل نجاحها مطب مجتمعي له آثاره السيئة

تواضع البنى الإدارية للصحافة الرسمية وضعف حضور الصحافة الاقتصادية المتعاملة مع المعلومة والرقم والبيانات يشكك في نجاحها

غياب أوضعف مصادر المعلومات الاقتصادية وتسربها إلى صحف المعارضة يعوق الإعلام الاقتصادي الرسمي من الرد في إبراز المنجزات وبالأرقام

يعمل الإعلام الرسمي والحكومي اليمني وفق إستراتيجية يفترض إنها واضحة ومحددة الأهداف والنتائج ومتضمنة البرامج والآليات التنفيذية لتحقيق أغراضها، ومع أن الحكومة أقرت منذ عام 1995 سياسة إعلامية أكدت في بعدها الاقتصادي على التعريف بمقومات البلاد الاقتصادية والإمكانيات الاستثمارية المتاحة وشرح المزايا والضمانات لحرية الاستثمار، وبلورة الفكرة المتصلة بآلية السوق ومزايا الحرية الاقتصادية، فضلاً عن تقديم المعلومات المرتبطة بالانجازات التنموية وكذا أسباب بعض القصور في الجانب التنفيذي، إلا إن التزام كافة الوسائل الإعلامية التي تدخل في نطاق وإشراف الدولة بالتنفيذ الدقيق أمر يحتاج إلى إعادة نظر، كما يحتاج إلى البحوث والدراسات الميدانية، وان كنا نشك في نجاحها لعدة أسباب منها: تواضع البنى الإدارية للصحافة الرسمية وضعف قدراتها التنظيمية، وضعف حضور الصحافة الاقتصادية المتخصصة الكفؤة التي تتعامل مع المعلومة والرقم والبيانات بشكل منافس وعصري.

سلاح الإعلام الاقتصادي

اظهر التعاطي الإعلامي الحزبي مع التطورات الاقتصادية في الآونة الأخيرة استغلال التطورات الاقتصادية سلاحاً في المواجهة مع الحكومة من حيث التركيز على أبعاد معينة تهيج الرأي العام وتزيد سخطه ضد الحكومة وقيادات الدولة، في الوقت الذي كانت منافحة الإعلام الرسمي الحكومي عشوائية تعتمد رد الفعل دون الولوج الى الاعتماد على الأرقام وإبراز الجهود والمنجزات وسرد السياق العالمي للأسعار بشكل مقنع ويمكن رصد بعض الحضور للصحافة الاقتصادية بشكل متفائل ولكن ايضاً بتحفظ، إذ أن اغلب الصحف أسست اقساماً اقتصادية ويصدر بعضها ملاحق أسبوعية وخصصت العديد من الصحف اقتصادية يومية او أسبوعية غير ان الإعلام الاقتصادي الإذاعي والتلفزيوني يعاني واقعاً أصعب، اذ تشير احصات المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون عام 2002 الى ان البرامج الاقتصادية لاتمثل أكثر من 2.6 % من إجمالي البرامج التي تبثها الفضائية اليمنية في مقابل 25.8 % للبرامج التثقيفية والترفيهية والغنائية.

مصاعب في طريق الإعلام الاقتصادي

1- غياب أو ضعف مصادر المعلومات الاقتصادية الرسمية التي تعين الصحفي في عمله، وإتباع سياسية التعتيم على البيانات والتقارير الحكومية التي سرعان ما تسرب إلى الصحف المعارضة وتحسن استغلالها وتوظيفها سياسيا.

2-يعاني اغلب العاملين في الأقسام والصفحات الاقتصادية من ضعف في التأهيل والتدريب وتطوير المهارات سواء في تقنيات العمل أو اللغات وآليات الصحافة المتخصصة.

مقترحات لتطوير الإعلام الاقتصادي

1- ضرورة الاهتمام بتأهيل الكادر الصحفي المتخصص في الشؤون الاقتصادية من خلال تكثيف عقد الورش والندوات المحلية والخارجية بهدف إثراء معارفهم ومهاراتهم الفنية والمعلوماتية حول القضايا الاقتصادية والإجراءات الحكومية وحتى يكون تفسيرها لها مناسباً ودقيقا.

2- تفعيل قنوات توصيل المعلومات الرسمية من الجهات العليا المعنية بالقرارات الاقتصادية مثل مجلس الوزراء وذلك عن طريق تفعيل دور الإدارة الإعلامية فيه ومنحها صلاحية نشر البيانات الرسمية أو إعداد آلية أخرى مناسبة للتواصل اليومي مع الصحفيين. ربما تكون قضية إحياء مشروع الناطق الرسمي للحكومة واحدة منها.

3- تحديث موقع الحكومة الالكتروني على شبكة الانترنت والذي يعاني الجمود منذ أطلاقة قبل سنوات ولا تتوافر فيه أية بيانات جديدة.

4- تبني الحكومة عبر وزارة الإعلام ومؤسساتها خطوات لدعم إنشاء مطبوعات اقتصادية حكومية متخصصة تساهم في تعزيز رسالة التنوير بالقضايا الاقتصادية ودعم وتفعيل الأقسام الصحفية داخل المؤسسات الصحفية.

5- إحياء فكرة رابطة الإعلاميين الاقتصاديين وتوسيع نطاق عضويتها لكل المؤسسات الصحفية وحتى الحزبية والأهلية كإطار مهني متخصص يسعى إلى تنمية المهارات الصحفية، وإشراك نقابة الصحفيين ومنظمات رجال الأعمال في تبني برنامج شامل لتدريب الصحفيين الاقتصاديين في الداخل والخارج.

6- تشجيع الأبحاث العلمية المتعلقة بقضايا الاقتصاد والتنمية وقياس اتجاهات الرأي العام والأحزاب والنقابات تجاه الإصلاحات الاقتصادية وبما يسهم في تكوين صورة واضحة عن تأثر المتلقي بالرسالة الصحفية الاقتصادية، وتفعيل التعاون بين كلية الإعلام وأقسام الصحافة بالجامعات وبين المؤسسات الصحفية واتحاد الغرف التجارية.

7- تبني إنشاء جهاز وآلية انذار مبكر بشان القضايا المتصلة بالاقتصاد والتنمية ويقوم بمبادرات ايجابية لرصد توجهات المعارضة والرأي العام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية تجاه الإجراءات الحكومية وبحيث تعمل على تزويد مستهلك المعلومات ببيانات تفصيلية سريعة ومقنعة ساهم في إزالة أي لبس محتمل تقدم التفسير المنطقي والسليم للقرارات الحكومية. ويمكن ان تكون الآلية على غرار مكتب الاتصال والإعلام السكاني" أي مكتب الاتصال والتنسيق والإعلام الاقتصادي ويضم خبراء في الاقتصاد وأكاديميين وصحفيين اقتصاديين وتكون مهمتة الرئيسية وضع وتنفيذ إستراتيجية إعلامية وطنية اقتصادية ويمكن التخاطب مع مؤسسات التمويل الدولية لدعم الفكرة.

8- تنظيم ورشة عمل تحت عنوان(الإعلام الاقتصادي اليمني.. الواقع والآفاق) بمشاركة أكاديميين وخبراء ورؤساء تحرير الصحف ورؤساء الأقسام الاقتصادية في الصحف وتقدم إليها أوراق عمل ضمن محاور محددة تستهدف في النهاية صياغة إستراتيجية للإعلام الاقتصادي تكون ملزمة لكل الأطراف.

9- يلعب انفتاح الوزراء على وسائل الإعلام دوراً مهماً لتكريس الشفافية في التعاطي مع المعلومات، ومن هنا فان تسهيل التواصل واللقاءات الدورية كأن تكون شهرياً مثلاً يمكن أن يساهم في خلق علاقات وطيدة مع أجهزة الإعلام ويضع الصحفيين في صورة مستجدات الوضع الاقتصادي.

الإعلان عن تأسيس جمعية ترشيد الاستهلاك بصنعاء

صنعاء/سبأ:

أعلن بصنعاء عن تأسيس جمعية ترشيد الاستهلاك، بحضور وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل.

وتهدف الجمعية إلى نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك بين الأفراد والمؤسسات والمكونات المختلفة للمجتمع واعتباره جزء من الحياة اليومية في كافة الممارسات المعيشية والحياتية الأساسية، إضافة إلى محاربة التبذير والبذخ في الأمور غير الأساسية، لما لذلك من مردود ايجابي اقتصاديا وبيئيا ومعيشيا، وكذا التوعية بأهمية تبني سياسة التدبير والاقتصاد المنزلي.

وانتخب المؤتمر التأسيسي للجمعية بحضور ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزير الصناعة والتجارة رئيسا فخريا للجمعية، إضافة إلى هيئة إدارية مكونة من تسعة أعضاء برئاسة الدكتور قائد العميثلي، وهيئة رقابة وتفتيش من ثلاثة أعضاء.

وفي الاجتماع التأسيسي أشاد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل بهذه المبادرة المتميزة لإنشاء هذه الجمعية المعول عليها القيام بدور أساسي في التوعية بأهمية ترشيد الاستهلاك كحاجة ملحة في الوقت الراهن نظرا للظروف الاستثنائية العالمية في الجوانب السعرية والتموينية، وانعكاساتها على السوق المحلية، داعياً إلى توسيع مثل هذه المبادرات وتشجيعها لخلق مجتمع رشيد في الاستهلاك، باعتبار ذلك جزء أساسي من حماية المستهلك.

ولفت الوزير المتوكل إلى أن الحكومة تحاول التركيز على جانب العرض في الظروف الحالية من خلال تعزيز تدخل المؤسسة الاقتصادية اليمنية في توفير الكميات الكافية من المواد الغذائية

والسلع الأساسية، ليبقى دور التحكم بالطلب مسئولية تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني بحكم خصائصه ومكوناته، مبيناً أن وزارة الصناعة تسعى إلى جعل ميدان التوعية بترشيد الاستهلاك جزء من أعمالها.

وقال:" يجب أن تتضافر الجهود الرسمية والشعبية للتوعية بترشيد الاستهلاك ليس في السلع الاستهلاكية فقط وإنما في كافة أنواع السلع والخدمات".

وحث وزير الصناعة والتجارة أعضاء الجمعية على العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز وتكثيف الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة والمتوخاة من إنشاءها، مبدياً استعداد الوزارة لتقديم كافة أوجه الدعم الممكنة لإنجاح عمل الجمعية، والمبادرات الطوعية في هذا الجانب..وطالب منظمات المجتمع المدني بتبني أهداف مجتمعية في عملها.

من جانبه أشار رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة إلى أن ترشيد الاستهلاك واجب ديني في المقام الأول، إضافة إلى دوره في دعم التنمية والتخفيف من الفقر، منوها بدور الجمعية في الحد من مظاهر الاستهلاك والبذخ في المجتمع عبر تنفيذ حملات توعوية تركز على أضرار هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية.

بهران : إمكانيات الحكومة لن تغطي احتياجات الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية

صنعاء/سبأ:

قال وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران أن كمية الغاز التي حددتها الحكومة لقطاع الكهرباء والمقدر بـ 5.6 تريليون قدم مكعب لن تغطي الاحتياجات أو الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية لـ 25 عاماً القادمة، وأن تلك الكمية تكفي لتغذي 6 محطات غازية فقط تنتج كل محطة منها 400 ميجاوات بمعدل ثلاثة الآلاف ميجاوات على مدى الـ25 عاماً القادمة.

وأضاف وزير الكهرباء في كلمة له أول أمس بورشة حول الطاقة المتجددة " في الوقت الذي يحتاج فيه اليمن حاليا إلى هذا القدر من الطاقة الكهربائية المولدة ..الأمر الذي يجعل من الصعب أن نعيش خلال السنوات القادمة على 3000 ميجاوات نظرا لتزايد الطلب على الكهرباء".

مؤكدا أن وزارته تولي موضوع توليد الكهرباء من المصادر المتجددة الكثير من الاهتمام وهي بصدد إنشاء قطاع للطاقة المتجددة بالوزارة خلال النصف الأول من العام القادم يتضمن القطاع إدارة عامة للطاقة الشمسية وأخرى للرياح وإدارة ثالثة للطاقات المتجددة المختلفة بما فيها طاقة الحرارة الجوفية .

وبين الوزير أن اليمن أصبحت بحاجة إلى الطاقة المتجددة كونها تحقق تأمينا أمنا لليمن من الطاقة و تعد أفضل مصادر للطاقة فيما يتعلق بعلاقتها بالبيئة. منوهاً أن الوزارة ستشرع مع بداية العام 2008م بتقسيم المؤسسة العامة للكهرباء إلى ثلاث مؤسسات تتضمن النقل، التوزيع ، التوليد.

من جانبه أكد المهندس أسعد الأشول مدير مشروع كهرباء الريف على أن طاقة الشمس والرياح يمكن أن تكون مجدية جدا في المناطق الريفية النائية والبعيدة من الشبكة العامة ذات التضاريس الوعرة، مبيناً أن الوزارة عملت على مراجعة إستراتيجية الكهرباء ومصادر الطاقة للعشرين السنة القادمة المتضمنة الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية بأكثر قدر ممكن والبدء في رفع القدرة التوليدية بالطاقة المتجددة والطاقة النووية وتطوير العمل المؤسسي لقطاع الكهرباء والتخفيف من العجز في الطاقة وتقليل الاطفاءات وتخفيض استخدام الوقود السائل وتنويع وتأمين مصادر الطاقة والاستفادة الكاملة من الغاز الطبيعي وتخفيض الانبعاثات للمواد المضرة بالبيئة وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في مجال توليد الطاقة الكهربائية .

وكان رميو باكودين ممثل شركة لامايز العالمية قد إستعرض دور الطاقة المتجددة في تعزيز أمن الطاقة والتقليل من استهلاك وقود الديزل والانبعاث الحراري والدور المناط بالقطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال في الوقت الذي لاستطيع فيه الحكومات المقدرة على تمويل مثل هذه المشاريع، مشيراً إلى ما توصلت آلية الدراسة الخاصة بالجدوى من توليد الطاقة الكهربائية في اليمن وأهمية الاعتماد على الطاقة المتجددة وتطوير العمل المؤسسي لقطاع الكهرباء وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية.

وتتناول الورشة التي بدأت اليوم بصنعاء بعنوان "إستراتيجية الطاقة المتجددة وخطة العمل" والتي تستمر يومين بمشاركة 60 مختص في مجال الطاقة المتجددة عدداً من أوراق العمل المتضمنة إستراتيجية الطاقة المتجددة سياستها وتعريفاتها وموارد الطاقة الحرارية الجوفية و استكشاف موارد الطاقة وتنمية طاقة الحرارة الجوفية والاستفادة منها إضافة إلى أنشطة اليمن في هذا المجال.

المطاعم والفنادق تحتل المرتبة الأولى

ارتفاع عدد المنشآت الاقتصادية الخاصة والتعاونية إلى 304 آلاف منشأة

محافظات/ متابعات:

بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص والتعاون الزراعي 304 آلاف منشأة في جميع المحافظات اليمنية، تمثل ما نسبته 74.6 في المائة من إجمالي المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتاً، والبالغ عددها 477 منشأة، موزعة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي والخاص المشترك التابع للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وأوضحت أحدث إحصائية لحصر المنشآت صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن المنشآت التابعة للقطاع الخاص والتعاوني شهدت زيادة بنسبة 55 في المائة خلال الفترة(1994 – 2004م) إذ ارتفع عددها من 196 ألفاً و789 منشأة في 1994م إلى 304 ألاف و131 منشأة في 2004م تمثل منشآت القطاع الخاص المحلي نحو 300 ألف منشأة منها فيما لا يتجاوز عدد المنشآت التعاونية 900 منشأة، مشيرة إلى أن المنشآت الاقتصادية للقطاعين الخاص والتعاوني حققت نمواً سنوياً بمقدار 6 في المائة .

وبحسب ماذكره موقع صحيفة"26سبتمبرنت" عن الإحصائية فان المنشآت العاملة في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق تحتل المرتبة الأولى في اليمن، يليها المنشآت الخدمية وبلغ عددها 117 ألف منشأة وبنسبة 29 في المائة ، فيما بلغ عدد المنشآت العاملة في المجالات الصناعية الإستخراجية والتحويلية والكهرباء 46 ألفاً و456 منشأة مشكلة نسبة 11 في المائة ، وصولاً إلى المرتبة الأخيرة بمنشآت تمارس نشاطات في مجالات أخرى وبلغ عددها 19 ألف منشأة شكلت ما نسبته 5 في المائة .

الجهاز المركزي للإحصاء أشار في إحصائيته إلى أن المنشآت الاقتصادية الخاصة في اليمن تستوعب ما يزيد عن مليون و170 ألف عامل منهم مليون و67 ألفا من الذكور و 103 آلاف من الإناث واحتلت المنشآت بأمانة العاصمة المرتبة الأولى واستوعبت 252 ألفاً و257 عاملا، يليها محافظة تعز التي استوعبت منشآتها 138 ألفاً و328 منشأة ثم الحديدة بـ111 ألف عامل، وصولا الى محافظة عدن بـ107 آلاف عامل ، وحضرموت بـ192 ألف عامل، ثم محافظة إب بـ81 عاملاً وذمار 54 ألف عامل، وحجة 43 ألف عامل ولحج 38 ألف عامل.

وكشفت الإحصائية عن أن إعداد المنشآت في الحضر بلغت 214 ألف منشأة تستوعب نحو 779 ألف عامل، فيما بلغ عددها في المناطق الريفية 194 ألف منشأة تستوعب نحو 391 ألف عامل.

وأشارت نتائج الإحصائية إلى أن عدد العاملين في المنشأة الواحدة ارتفع من 2.7 في المائة عام 1994م إلى حوالي 2.9 في المائة عام 2004م في حين شهد هذا المتوسط ارتفاعاً في المناطق الحضرية ليصل إلى 3.6 عامل في 2004م مقابل 3.5 في 1994م، أما على مستوى المناطق الريفية فقد ارتفع فيها متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة من 1.9 في عام 1994م إلى حوالي عاملين اثنين في العام 2004م.

بالمقابل فقد ارتفع عدد العاملين من أصحاب المنشآت من 215 ألف عامل في 1994م إلى 359 ألف عامل في 2004م بزيادة عددية بلغت 144 ألف عامل، وبمتوسط زيادة سنوية بلغت نحو 6.7 في المائة سنوياً، منوهة في ذات الصدد إلى أن عدد العاملين من غير أصحاب المنشآت ارتفع من 438 ألف عامل عام 1994م إلى 811 ألف عامل في 2004م بزيادة عددية بلغت 373 ألف عامل وبمتوسط زيادة سنوية بلغ 8.5 في المائة.

توزيع معدات ومساعدات عينية لألف صياد في محافظات عدن وأبين ولحج

عدن / سبأ:

بدأت لجنة مكلفة من مصلحة خفر السواحل اليمنية قطاع خليج عدن ، أمس عملية توزيع مساعدات عينية اجتماعية لفئات الصيادين في المناطق الساحلية في مناطق صيرة والخيسة وفقم وعمران بمحافظة عدن وشقره بمحافظة ابين و خور العميره بمحافظة لحج.

وتشمل المساعدات التي بدأت اليوم ويستفيد منها ألف صياد ، على الحقائب المدرسية والملابس ومعدات خاصة للصيادين مع ملابس خاصة بالسباحة (شاكات) للوقاية من الغرق والسلامة المهنية/ حيث يجري توزيعها خلال ثلاثة أيام لمستحقيها وفقا لقرار اللجنة .